

العنوان: أبعاد العولمة  
المؤلف: رجب ، ونيسة الحمورني ، مؤلف  
المصدر: مجلة القراءة والمعرفة - مصر ، ع ١٤٣ ،  
الشهر: سبتمبر  
التاريخ (م): ٢٠١٣  
الصفحات: ١٤٧ - ١٦٢  
رقم MD: ١٤١٩٦٦٩

## أبعاد العولمة

ونيسة الحمورني رجب- باحثة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

تقديم:

لقد تبين أن العولمة أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية، وهذه الأبعاد كثيراً ما تكون متداخلة فيما بينها، وهو ما يجعلها بطبيعة الحال معقدة، ولا يمكن أي منها بمعزل عن التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية وغيرها. فالشركات متعددة الجنسية، قد أبحث من أهم القوى الفاعلة في توليد اتجاهات مهمة لتفعيل أبعاد العولمة المختلفة، فجانبتها السياسي يطرح خطاباً للمعرفة السياسية، يعرض فيه وجهة نظر العولمة في التحول من التوازنات الاقتصادية العالمية، وما تكسبه من أنشطة ثقافية واجتماعية وأمنية في حملها على التغيير لصالح النشاط الاقتصادي، الذي تحدده أنماط التجارة العالمية، وحركة رأس المال، والسيطرة التقنية والتكنولوجية من خلال البعد الاقتصادي للعولمة.

وسنطرح في هذه الدراسة مطلبين يتمثلان في البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي والبعد الأمني للعولمة مما يمكن أن يكون مسانداً للتداخل بين هذه الأبعاد، وهو "البعد الاقتصادي" الذي يقود التغيير في الأبعاد الأخرى لصالحه، ويعتبر الشكل الواضح للعولمة، وهذا ما يبرر تسمية بالبعد القيادي.

أولاً: البعد الاقتصادي "البعد القيادي":

لقد أعطى التطور الاقتصادي، الناتج عن توفر موارد هائلة عززها التقدم العلمي والتقدم التقني والتكنولوجي، للعولمة وجهها الواضح، من خلال الاندماج الشامل للاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها البعض، وحرية التجارة الدولية، التي ستقود كافة أوجه التغيير، من خلال منظمة التجارة، التي تقضي إلى انسياب السلع والخدمات والأفكار وانتقال رؤوس

الأموال. وتتميز العولمة الاقتصادية ، كمرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاد متمحور على الذات، إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية، وهيمنة معلومة على موارد الأرض، وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية، بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، والسيطرة المعلومة على حركة التصنيع والتكنولوجيا<sup>(١)</sup>. والعولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، يجمع في إطاره مختلف بلدان العالم في منظومه متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، حيث أصبحت حركة رأس المال من أهم محركات الاقتصاد العالمي، وتعاطم دور الاستثمار غير المباشر، والمعاملات في أسواق الأسهم والسندات، والتدفقات الهائلة للتجارة والتمويل والإنتاج متمثلة في انسياب السلع دون عوائق أو حواجز، لسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية. ومن المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذلك اندماج الشركات والمصارف، وهو التعبير العملي عن تركيز رأس المال. ونتيجة لزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي استفادت من فروق الأسعار ونسبة الضرائب، وكذلك من التطورات التقنية في النقل والاتصالات، ففتحت تجارة البضائع المجال أمام تجارة الخدمات عموماً، وتجارة التمويل العالمي على وجه الخصوص، باعتبارها أكثر القطاعات دينامية في النشاط الاقتصادي العالمي، وأصبحت الغلبة لحركة الأشكال غير العينية لرأس المال، مما ساهم في السيطرة على الأصول بإحداث تغيير بين القطاعين العام والخاص، وبين العمال ورأس المال، وبين العمل والبطالة<sup>(٢)</sup>. وجدير بالذكر أن الزيادة الحادثة في مجال الصناعات التحويلية والقدرة التصديرية، نتيجة للابتكار التقني الفائق والتجارة الإلكترونية، قد أثرت تأثيراً كبيراً على حركة رأس المال في حقبة التحرر من القيود، من حيث زيادة قدرته على التحرك بحرية إلى حيث المردود الأفضل. والتجارة الإلكترونية المبتكرة في عصر العولمة هي مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات، وتأسيس الروابط التجارية، وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية. وتعتبر منظمة التجارة العالمية المؤسس للتجارة الإلكترونية. ونتيجة للسرعة الفائقة التي تميزت بها التجارة

(١) سمير أمين، "الاستقطاب على صعيد عالمي"، مجلة اليسار، القاهرة، عدد ١٩٩٤، ٥٥، ص ١٦.

(٢) إسماعيل زقروق، العولمة إمبريالية الشركاء، القاهرة: باينت للنشر، ط ١، ٢٠٠١، ص ٢٠-٢٥.

في زمن العولمة، فقد لعبت التجارة الإلكترونية فيها دوراً بالغ الأهمية، إذ إنها تسهل عملية إنجاز الأعمال، وتتنوع البضائع والسلع المعروضة، كما أنها تسهل عملية التسويق الدولي والاستيراد والتصدير، بتكاليف منخفضة جداً. فالتجارة الإلكترونية تسمح بالتسويق عبر شبكة الإنترنت، عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بين المتعاملين. وقد وصلت جملة التعاملات العربية بالتسويق عبر شبكة المعلومات الإنترنت مثلاً في عام ٢٠٠٢ وحدة إلي نصف مليار دولار<sup>(٣)</sup>. ولا يفرق هذا النوع من التجارة بين المباح والمحرم بالنسبة للمنتجات المعروضة على الإنترنت، كما أن هذه التجارة تعتبر، من ناحية أخرى، الرافد القوي للاستثمار الموجه المنساب من الشمال إلى الجنوب، والذي لا يتلاءم وقوانين الدول. وقد حظيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر كبير من الاهتمام في زمن العولمة، من جانبها الاقتصادي بالذات، وتدفقت هذه الاستثمارات، وشملت ٦٠ بلداً، اعتباراً من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وتعتمد هذه الاستثمارات على توفير بيئة للأعمال الاقتصادية والمالية والسياسية، من حيث حجم السوق والنمو المتوقع والتكاليف وأسعار الصرف والموارد الطبيعية والأطر السياسية. وتهدف الاستثمارات الأجنبية في شكلها العولمي إلي تحسين مناخ الأعمال لمختلف البلدان، لمساعدة مرور رأس المال فيها. وهذا من شأنه تحقيق زيادة كبرى في رأسمال الدول الكبرى<sup>(٤)</sup>. وبطبيعة الحال لا يتم ذلك إلا بخصخصة المؤسسات الاقتصادية في البلدان المقصودة بالاستثمار، ليتلاءم ذلك مع ما تطمح إليه السياسات الاقتصادية الجديدة التي سنتبناها. وتعتبر الخصخصة الوسيلة المثلى لتبني الاستثمارات الخارجية في الدول النامية، وهي أيضاً نتيجة جيدة لتركز رأس المال في الدول الصناعية، فالخصخصة الاقتصادية هي من دواعي إليه السوق وأزاله القيود التي عادة ما يتصف بها القطاع العام. ويذهب المختصون في هذا الجانب إلي أن الخصخصة أداة للقضاء على جميع التشوّهات الاقتصادية والمالية، والسماح بإعادة ظهور الاستثمار المعولم لزيادة كفاءة الاقتصاد العالمي<sup>(٥)</sup>. إلا أن هذه التغييرات تعتبر وسيلة منظمة للتجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في السيطرة على

(٣) خالد محلاوي "التجارة الإلكترونية ومستقبل التعاون الاقتصادي"، مجلة الوعد الإسلامي، عدد ٤٢٣،

يناير، ص ٦٠-٦١

(٤) فريسوني، الاستثمار والعولمة، الأيكونومست، ترجمة: مجلة الاقتصاد الأردني، عدد ٤٦، السنة ١٦ تموز

٢٠٠١، ص ٦٤-٤٧

(٥) نور أنعمي، "الخصخصة في زمن العولمة"، مجلة المشغل، طرابلس: العامة للنفط، عدد ١٠٨ ص ٥٤

أدوات العولمة الاقتصادية، التي تعتبر أساس التغيير في سياسات الدول، وفق شروط الانضمام إليها، وبهذا فإن هذه المؤسسات التي تعود الاقتصاد العالمي إلى حد كبير، وتسهم إلى حد ما في الحفاظ على قيمة العملات، تساعد على دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وهذه المؤسسات هي:

#### ١- صندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية بريتون وودز Bretton woods، التي أبرمت في يوليو ١٩٤٤، على إنشاء صندوق النقد الدولي. وأصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر ١٩٥٤. وكان الهدف من إنشاء الصندوق هو الحفاظ على قيمة العملات، واستقرار أسعار الصرف، والإسهام في إقامة نظام المدفوعات متعددة الأطراف، بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على النقد-الأجنبي، التي تعوق نمو التجارة الدولية وللصندوق مجموعة وظائف منها:

- أ. تقديم المعونات الفنية من خلال إرسال بعض الخبرات إلى بعض الدول.
- ب. تبني سياسات تدريب متطور، من خلال إنشاء معهد للتدريب في مايو ١٩٤٥، يقدم خدمات في التحليل المالي والسياسات النقدية.
- ج. تحقيق التنسيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

وجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي يقع تحت سيطرة الدول الغنية المتقدمة، حيث أدت المعونات التي تقدمها، نتيجة الضرائب، إلى حدوث تضخم تعدي ٢٠٠% في بعض البلدان<sup>(٦)</sup>.

#### ٢- البنك الدولي:

مؤسسة مالية دولية نشأت بموجب اتفاقية بريتون وودز، التي وقعت في يوليو ١٩٤٤. وقد قام البنك عام ١٩٤٥، وبدأ ممارسة نشاطه في يونيو ١٩٤٦. وتعتبر مساعدة الدول

(٦) عباس برادة السني، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٥-٣٠.

النامية في بناء التنمية وتقديم القروض لمشروعاتها التنموية، الهدف الأساسي لإقامة هذا البنك، الذي كانت من وظائفه المهمة أيضا:

١- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة.

٢- تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق نمو وتوسيع القطاع الخاص.

٣- العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول والأعضاء.

٤- المساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، من خلال تدفق

الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلي الدول النامية<sup>(٧)</sup>.

### ٣- منظمة التجارة العالمية:

نشأت عن الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية والتجارة عدد من الاتفاقيات الفرعية، تمثلت أولادها في تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف، وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد، يشمل اتفاقية الجات. وفي مراكش في ١٥-٤-١٩٩٤، أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة، قيام منظمة التجارة العالمية. وبقيام هذه المنظمة في أول يناير ١٩٥٥، اختفت الاتفاقية العامة للتجارة العالمية. وبقيام هذه المنظمة في أول يناير ١٩٥٥، اختفت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية "الجات"، وحلت محلها المنظمة الجديدة، ضمانا لحرية التجارة من أي سياسات حمائية، بتقييد القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولاً من الجات. وتسهم المنظمة في مراجعة السياسات التجارية للدول والأعضاء غير المتفقة مع سياستها، بصفة دورية، وتعمل على إلغاء الحواجز الجمركية، وإلغاء المعاملة المتفاوتة في العلاقات التجارية الدولية، وفق شروط محددة لكل دولة على حدة<sup>(٨)</sup>. وبالرغم من انه ليس كل دول العالم أعضاء في المنظمة إلا أنها تضم ١٤٢ عضواً حتى الآن، وهو ما يعني أنها تضم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم، التي سيتم تخصيصها بشكل أكثر كفاءة، إذا ما تمت إدارتها بفعل قوي السوق، بشكل فعال، من خلال المنافسة المثالية القابلة للتطبيق، وفقا لاستحداث معلومات كاملة عن ظروف العرض والطلب. غير أن هذه الحقائق أمر غير متاح بصفة دائمة، بسبب طبيعة السوق المعقدة، مما يبيح القول إن التغيير أو محاولة التغيير في

(٧) المرجع السابق، ص ٣٠-٣٥

(٨) المرجع السابق، ص ٣٥-٤٢

الاقتصادات الوطنية والزج بها في فاعلية الاقتصاد الكوني، عن طريق مجموعة من القواعد الملزمة، وفق الاتفاقيات المبرمة، يعد امراً غير فعال بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال المنافسة، التي تعتبر غير قابلة للتطبيق في مثل هذه السوق، لأن السوق مثلها مثل المجتمع الدولي هي عبارة عن نظام شديد التعقيد والتداخل، بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيها بشكل إيجابي، عن طريق لوائح منظمة التجارة العالمية.

ومن هنا فإن دمج الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمي يعني، دون شك، دمج عناصر أخرى غير الاقتصاد، لم تكن بالضرورة مستهدفة بالدمج أصلاً. وقد نتج عن ذلك إلغاء الحواجز الجمركية، وإلغاء المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، وإحلال المنافسة غير المتكافئة، وفق شروط محددة، بين دول صناعية متقدمة ذات فائض في الإنتاج، ودول ذات اقتصاد بدائي لا يقوى على المنافسة، مما يخلق نوعاً من الانهيار. وهو ما حدث بالفعل في بعض الدول، مثل ماليزيا وإندونيسيا، وخاصة في حالة إلزام الاقتصاد المحلي بإطار قانوني يهدف إلى التخلص من اللوائح الحكومية، التي تحمي الاقتصاد الوطني، إلى حد بعيد. والواضح هنا، أن علاقة لوائح المنظمة باللوائح المحلية هي علاقة تأثير وتأثر، فبينما يتأثر تطبيق أحكام الاتفاقية بالدستور الوطني فإن القوانين الوطنية تتأثر أيضاً بأحكام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة. وبهذا فإن إزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع من شأنه أن يؤثر بشكل واضح على الاقتصاد الوطني الناشئ، لأنه لا يمتلك القدرة على مسابره السوق العالمية من جهة، وعلى الاستجابة لشروط الجودة العالمية من جهة أخرى.

ثانياً: البعد السياسي للعولمة "البعد الارتباطي"

تعتبر ممارسة السياسة من أهم اختصاصات الدولة، وهي فعل ذو طبيعة احتكارية، على الصعيد المحلي، بعيداً عن التداخلات الخارجية، وفقاً لمفهوم السيادة، الذي يعتبر لصيقاً بالممارسة السياسية النابعة من الدولة. إلا أن ظهور العولمة قد ينتقص من هذه الحقوق التي تتمتع بها الدولة، نتيجة لتداخل معطيات العولمة بكل أبعادها، وبخاصة البعد السياسي. وذلك لأن البعد السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، وهي ثنائية متلازمة للسلطة. ويرى مصطفى الكومي في هذا الصدد أن ارتباط الاقتصاد بالسياسة ارتباط لا يقبل التجزئة أو

الانفصال، بحيث لم يعد هناك من دعم أو تعاون اقتصادي بغير توجيه سياسي، كما أنه لا مواقف أو علاقات سياسية دون أن تتخلها ضغوط اقتصادية<sup>(٩)</sup>. ولهذا فإن الارتباط الذي تراه العولمة يهدف إلى تضع الدولة في حساباتها تلك المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى، سواء التي ستنتهي إليها، مثل منظمة التجارة العالمية، أو تلك التي تديرها في الداخل، فالارتباط الاقتصادي بين الاثنين، وفق ثنائية السياسة والاقتصاد، سيكون له اثر بالغ الأهمية، من حيث الاندماج فيما بينها، إذ أن من شأنه جعل قدرة هذه المؤسسات تضاهي قدرة الدولة، من ناحية، ومن ناحية أخرى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ القرارات بقوة، لأن هناك جهات، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أبحث تشارك الدولة في عملية صنع القرار، وفقا للتداخل الناتج من مسيرة العولمة<sup>(١٠)</sup>. ولهذا فالعولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، ترتبط بها من خلال دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة، يتم فيها انتقال القرارات والتشريعات السياسية، عبر المجتمعات والقارات، بأقل قيود وضوابط، متجاوزة بذلك حدود الدول، بحيث يصبح المجال السياسي الجديد يتركز أساسا حول العالم السياسي الواحد، وليس حول عالم من الدول المغلقة جغرافيا، فالمجال السياسي المحلي أخذ يتراجع تدريجيا لصالح المجال العالمي، الذي هو مجال تعددي وليس أحاديا<sup>(١١)</sup>.

وفي الوقت نفسه تطرح العولمة تقلص الحدود السياسية التي كانت تعتبر سابقا العنصر الحي للدولة، الذي يعكس نموها وقوتها، ويضمن لها الأمن والحماية.

ولا شك أن هذا سيؤدي إلى اضمحلال قدرة الدولة على تبني سياسات داخلية وخارجية، وفق حدودها. وهذا يعني أن العولمة السياسية تستهدف إنقاص الوطنية مقابل طرح بديل عالمي يدمج كافة الدول في نموذج الليبرالية، دون اعتداد بالأيدولوجية التي تتبناها السلطة في الدولة وحرصها على إظهار وطنيتها التي تميزها عن غيرها من الدول. من ناحية أخرى تقوم العولمة في جانبها السياسي على الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة والفكر والتعبير وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب، وصولا إلى

(٩) مصطفى الكوسى، العولمة وتهميش دور الدولة، القاهرة: تجميع مركز الاهرام، ٤، ٢٠٢، ص ٣٠.

(١٠) أحمد الرشيدى، العولمة ومبدأ السيادة الوطنية ندوة العولمة قضايا ومفاهيم، القاهرة: ندوة الموسم

الثقافي، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٦.

(١١) على شبكشي، العولمة نظرية بلا منظر، مرجع سابق، ص ٨٥-٩٠.



التعددية السياسية التي هي المظهر الواضح لسقوط الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، في اتجاه تطور ديمقراطي يتجلى في زيادة درجة المشاركة السياسية<sup>(١٢)</sup>. ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإياحة التدخل الدولي لأغراض إنسانية، ومن خلال النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية التي تتركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام، وفي ظلها منظمة العفو الدولية. وقد أصبح المجتمع الدولي يطرح، من خلال مؤسسته الرسمية "الأمم المتحدة" ما يسمي بالمجتمع المدني العالمي، لتطبيق قيم سياسية في كل البلاد، إلى حد أن الجزاءات أصبحت، في زمن العولمة، مطروحة بشكل عالمي<sup>(١٣)</sup>. وتطرح العولمة السياسية إتاحة المعلومات والبيانات العلمية وهو ما أسهم في إقضاء أسرار الدولة، التي كانت تعتبر أسراراً خاصة، ومدعاة للتطور، وقد أصبحت المعلومات في زمن العولمة مطروحة على شبكات الإنترنت، وفقاً للثورة الإعلامية، التي يعتبرها البعض نوعاً من الحداثة السياسية، تدفع إليها الدولة بضغوط عالمية، من أجل تيسير مرور رأس المال العالمي، الذي أصبح يتعدى في المجال المحلي<sup>(١٤)</sup>. وقد بات من الممكن إنشاء علاقات اجتماعية بين المواطنين في دولة معينة ومواطنين في دولة أو دول أخرى، ولو لم ترغب سلطات دولهم في ذلك<sup>(١٥)</sup>. بمعنى أن هناك مجموعة من المنظمات يمكن للمواطنين الانضمام إليها، مثل المنظمات غير الحكومية كمنظمات البيئة وغيرها من المنظمات التي تتجه نحو الطابع العالمي الذي تطرحه العولمة، والذي اصطبحت تتسم به كافة المجالات. وبهذا فإن العلاقة بهذا الشكل تمثل خرقاً في لفتاح الدولة. والهدف من ذلك مرور رأس المال، عبر كل دول العالم، دون قيد، لأن التغيرات في مجملها هي ضرورة في زمن العولمة، في ضوء ارتباط السياسة بالاقتصاد.

من ناحية أخرى فإن سيادة الدولة تعني أنه لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل في شؤونها الداخلية، مهما كانت الظروف والأحوال، بيد أن ما يطرح في العولمة هو اختراق لهذه

(١٢) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص ٥٨.

(١٣) مصطفى الكومي، العولمة وتهميش دور الدولة، مرجع سابق، ص ٣٥.

(١٤) السيد ياسين، العولمة، كراسات استراتيجية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(١٥) مصطفى كامل السيد، العولمة والعلوم السياسية، ندوة جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص ٧٣.

السيادة، وهو أمر يعتبر، بالنسبة للدولة، ذا اثر فعال<sup>(١٦)</sup> وإن ذلك يرجع إلي حد كبير إلي التطور التقني في مجال المعلومات والاتصالات، بما يفرض تهديداً كبيراً على سيادة الدولة القومية، من حيث تسرب المعلومات، وانكشاف الدولة أمام بقية الدول، وانحسار الاهتمام بالدولة كفاعل دولي، مقابل ظهور المؤسسات والشركات التي أصبحت تلعب هذا الدور، الذي يمهّد السبيل أمام مرور رأس المال.

ومن ملامح البعد السياسي للعولمة ما يمكن تسميته المجتمع المدني العالمي، بمؤسساته المختلفة، وهي عبارة عن جماعات تطوعية غير حكومية مهنية، إذ لم تعد هذه المؤسسات حبيسة حدود الدولة، بل أصبحت تعني بأمور الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان الشاملة والرعاية الاجتماعية للمواطنين. وفي الإطار تشكلت منظمة عالمية هي سيفكس<sup>(١٧)</sup>، تسعى إلي فهم وإيراز فعاليات وطبيعة إسهامات المجتمع المدني، كما تسعى إلي إيجاد مناخ سياسي وتشريعي ومادي، يدعم الحرية واستقلال الجمعيات، وإيجاد أشكال جديدة من التمويل والمشاركة لتعزيز موارد منظمات المجتمع المدني، كما تهدف هذه المنظمة إلي تكوين مشاركة قوية من القطاع الخاص والمؤسسات التابعة للمجتمع المدني<sup>(١٨)</sup>.

وتطرح العولمة شكلاً مختلفاً للمواطنة، مؤداة أن المواطن لم يعد ذلك الفرد الذي يجب أن يعبر عن ولائه للسلطة أو انتمائه للدولة، ففي زمن العولمة، يصبح ارتباطه أقوى بمنظمات وهيئات عديدة، يجد نفسه مدفوعاً للتعاون معها والانتماء إليها، دون الرجوع إلي الحكومة التي يتبعها. وحيث أن حقوق الإنسان ومخاطماته قد أصبحت من المسائل الدولية، بل اصطبحت شأناً دولياً، وتدويل المسألة على هذا النحو يعد تدخلاً في العلاقة القائمة بين الدولة وسكانها، الذين يشكلون احد أركانها الرئيسية، فالدولة لم تعد تملك السلطان المطلق في علاقتها مع

(١٦) المرجع السابق، ص ٨٠

(١٧) سيفكس: منظمة تأسست عام ١٩٩٣ وهي تحالف عالمي بين المواطنين، تسعى إلي تقوية المواطن وتقوية المجتمع المدني، والعضوية في سيفكس يمكن أن تكون للمؤسسات أو للمواطنين، من أي أقطار العالم. مقرها في أمريكا، وفرعها في مصر ترأسه الدكتور امانى قنديل.

(١٨) السيد ياسين، المواطن في زمن العولمة، الاهرام، بتاريخ ٨-٤-١٩٩٩، ص ١٥.

سكانها وشعبها، لأنها ملزمة باحترام الحقوق الأساسية المقررة لهم دولياً<sup>(١٩)</sup> أما على صعيد صنع السياسات فإن دول الجنوب في معظمها مقيدة بضرورة أن تتسجم هذه السياسات مع شروط المؤسسات المالية الدولية، إلي جانب الالتزامات الجديدة التي أصبحت هذه الدول عاجزة عن تنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية، إذا لم تلق هذه السياسات قبولا من جانب أصحاب رؤوس الأموال المحليين، الذين قد يهربون بأموالهم، في ظل انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي، الذي يقدم لهم فرصا أكثر انفتاحا للاستثمار<sup>(٢٠)</sup>. ونتيجة لذلك ستواجه الدولة العديد من القيود، من حيث: قدرتها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية، وتنفيذ هذه السياسات، وتحديد السلطة لوظائفها وطريقة قيامها بهذه الوظائف، وكذلك هياكل الدولة، وعلاقات القوة في المجتمع السياسي، والخطاب الذي يتبناه قاداتها، وأسس شرعية الدولة أيضا.

ثالثا: البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة "البعد الاحتمالي":

#### أ- البعد الاجتماعي للعولمة:

يذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلي خلق علاقة ارتباط الفرد بالعالم، ومن ثم فإنها تدفع الفرد إلي الخروج من الارتباط بفكرة "المكان" وفكرة التوطن، ليصبح مرتبطا بفكرة العالم. ولهذا فإن العولمة الاجتماعية تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة بفكرة الذات والحدود والوطن والانتماء.

أن انتقال الأفراد والسلع والخدمات والأفكار والقيم إلي سوق عالمية واحدة من شأنه أن يدعم درجة الارتباط المتبادل بين شعوب العالم. وبهذا يطرح الجانب الاجتماعي للعولمة فكرة الإنسان العالمي، تشكيلا لمجتمع كوني، من خلال قيم وتقاليده "متعولمة"، تسعى إلي إنشاء قضايا إنسانية مشتركة، وصولا إلي تواصل سكاني واندماج بين الأفراد وتقارب بينهم، من خلال تنمية الإحساس بالارتباط المتواصل بين جميع البشر. ولكن هذا التواصل لا بد أن يكون له ثمن، وهذا الثمن هو تخلخل النسيج الاجتماعي للجماعة الواحدة، ذلك انه لا يمكن أن

(١٩) محمد الموسوي، "سيادة الدولة في زمن العولمة"، مجلة فيلادلفيا الثقافية، منشورات جامعة فيلادلفيا،

العدد ٤، ٢٠٠٠، ص ٢٤-٢٨.

(٢٠) عباس يرادة السني، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٢.

تكون هناك جماعة إنسانية واحدة في هذا الكون، لاعتبارات طبيعية بين البشر، فكل جماعة تعيش بصفات تختلف عن الجماعة الأخرى، ولهذا لا يمكن أن تلتقي كل الجماعات بنفس الصفات، وفقا لخصوصية الانتماء<sup>(٢١)</sup>.

وتطرح العولمة الاجتماعية فئات اجتماعية متنوعة، تدافع عن قضايا خاصة، كالدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان وعن العدالة الاجتماعية وعن النظام الديمقراطي. كما يعني الجانب الاجتماعي للعولمة اختلاف نمط حركة الأفراد وانتقالهم، فبعد تقلص دور الحدود، يصبح العالم، حسب ما تطرحه العولمة، قرية واحدة، تتم فيها حركة الأفراد بسهولة ويسر، وسيكون الانتقال من الدول الفقيرة إلي الدول الأكثر رفاهية، مصاحبا للتحويلات المالية على كل المستويات<sup>(٢٢)</sup>. وسوف يكون من العوامل المساعدة على ذلك انتساب الأفراد إلي المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، هذه المنظمات التي أصبحت قوة فاعلة مؤثرة في المؤتمرات العالمية، مثل قمة الأرض، ومؤتمر المرأة، ومؤتمر حقوق الإنسان، وأخيرا مؤتمر التنمية المستدامة. وتسعى هذه المنظمات غير الحكومية إلي تحقيق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول، في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية، والإسهام في زيادة الخيارات أمام الأفراد، لإيجاد حلول مشتركة غير تقليدية للقضايا البيئية والاجتماعية والإنسانية ويذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلي ما يسمى بالهويات البديلة، منطلقا من تأثير الثقافات بعضها ببعض، وصولا إلي تأثير الهوية المجتمعية واضمحلالها. فالعلاقة بين المفهومين هي علاقة ثنائية الاتجاه: فالثقافة تعد مصدراً للهوية، والهوية تعد محدداً للثقافة. فالعامل الثقافي ليس ألا احد روافد الهوية، إلي جانب العديد من العوامل التي تسهم في تشكيلها وتتأثر بها، منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية والتاريخية، التي أصبحت الآن عرضه للتغيير، في زمن العولمة الذي يطرح الهوية البديلة، وهي هوية السوق، بل تصبح الهوية مطلبا ماديا يتأثر بشكل أو بآخر

(٢١) صيد الداوي ديرك، "الهجرة العالمية"، ترجمة: عطا الله ابو سيف، مجلة الثقافة العالمية، عدد ١٠٨،

سبتمبر ٢٠٠١، ص ٢٠-٢٦.

(٢٢) هالندشومان واخر، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس واخر، الكويت: عالم المعرفة، عدد ١٩٩٨، ٢٨٣،

ص ١١٠-١١٢.

بالمضمون الاقتصادي للعولمة<sup>(٢٣)</sup> بمعنى تحول انتماء الأفراد من المجال الوطني إلي المجال الكوني، وفقاً لمفهوم التبادل المادي، الذي ينصهر بالية الموامة لتتحرك رأس المال، لتيسير كافة السبل أمامه.

### البعد الثقافي للعولمة:

يطرح البعد الثقافي معالم ذات طبيعة عمومية، لها ارتباطاتها العالمية الواسعة، في كافة المجالات، انطلاقاً من مفهوم العولمة الذي يشير إلي عالم واحد، تسوده ثقافة واحدة، ويحمل مفاهيم واحدة، وعالمية الفرد، أي تطويع الفرد لخدمة أطروحة الاقتصاد المعولم، متجاهلة بذلك الثقافة والقيم والعادات والتقاليد، والتطلع إلي عالم مفتوح، ذي فكر جوال، يبحث عن بعضه البعض<sup>(٢٤)</sup>.

وهذا البعد يطرح إشكالية السعي من أجل إيجاد ثقافة كونية أو عالمية، تحوي منظومة من القيم والمعايير، تفرضها المضامين الاقتصادية الجديدة التي انتخبتهما ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وانعكاس ذلك على القيم الخصوصية للمجتمع، وإمكانية قبولها أو رفضها، ذلك أن ثمة علاقة وثيقة بين النمط الاقتصادي في الدولة والبناء الثقافي للمجتمع، ومن ثم فإن صراعاً سيحدث للمحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمع، ضد ما تطرحه ثقافة السوق، في ضوء ما وقّعته الدولة من موثيق الانضمام إلي العولمة وعدم انفلاق الدولة على الذات.

والعولمة في جانبها الثقافي تدفع بالثقافات إلي الترابط، عن طريق إزالة الحواجز أمام انسياب الشعوب والثقافات والسلع الثقافية<sup>(٢٥)</sup>. ولهذا فقد أصبح التطور الثقافي يطرح الامتزاج بين الثقافة والتقانة، مما يجعل من الثقافة سلعة يمكن تبادلها في السوق، وتسعى للربح، من خلال الشركات، وخمسائة قمر صناعي تدور حول الأرض، مرسله عدداً لا نهائياً من البرامج، لطرح النموذج الأيديولوجي الليبرالي<sup>(٢٦)</sup>. وهذا يساعد بالطبع على تحقيق التوسع

(٢٣) محمد العجاتي، أزمة الهوية في الفكر السياسي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: يوليو ٢٠٠١.

(٢٤) محسن احمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٢٥) مها دياب، تهديدات العولمة، المستقبل العربي، عدد ٢٧٦، لسنة ٢٠٠٢، ص ١٦٠.

(٢٦) توفلر، حضارة الموجه الثالثة، مرجع سابق، ص ١٥١.

العالمي في ثقافة الاستهلاك، من خلال نشر قيم وأفكار تعمل على طمس الهويات القومية والوطنية، فالتقنية الحديثة قادرة على تحقيق التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال، وتيسير تجاوز الحدود، ودعم عملية توحيد أواق العالم، وتحقيق المكاسب لشركات الإعلام والاتصالات متعددة الجنسية<sup>(٢٧)</sup>. ومن مظاهر العولمة الثقافية سيطرة التكنولوجيا على الثقافة الغربية، حيث تعمل العولمة على سحق الثقافة المحلية الوطنية، وخلق لون جديد من الثقافة العالمية يلغي خصوصية الإنسان وموروثه الثقافي، ويعزله عن تاريخه الوطني.

وجدير بالذكر هنا أن التدفق الإعلامي الثقافي، يأتي من المراكز الرأسمالية في الشمال، ويصب في دول الأطراف، أي في دول الجنوب، التي تتحول إلي مواقع لتلقي الثقافة، بكل ما تحمله من تحيزات وقيم، تتعارض مع منظومة القيم السائدة في تلك المجتمعات، وهي في جميع المجالات تحمل أخطار الغزو الثقافي، مما يهدد الخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات، وي طرح ثقافة سيادة السوق، وإشاعة خطاب التغيير التجاري، وفق أيديولوجيا السوق<sup>(٢٨)</sup>. والواقع أن التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات، وي طرح ثقافة سيادة السوق، وإشاعة خطاب التغيير التجاري، وفق أيديولوجيا السوق والواقع أن التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية هما أمران متعارضان، ومن الصعب بمكان تخيل اندماج أحدهما في الآخر، بحيث يتم تقبل القادم مع الحفاظ على المورث، وذلك انه يمكن في الطبيعة البشرية نزوعها للدفاع عن مورثها من خلال عدة جوانب وهي:

الأول: إن الأفراد يشعرون دائما أن العادات والتقاليد هي من صنع الآباء والأجداد، ومن ثم فلا بد من الاستمرار عليها.

الثاني: إن هناك ترددا في الطبيعة البشرية في قبول الجديد، بسبب ما يمكن فيها من خوف من فقدان الماضي.

الثالث: إن الأفراد يرون أنهم لا يملكون إمكانية الدفاع عن أي شئ غير ذلك الموروث، الذي يعتبر هويتهم وثقافتهم، ويخافون من التضارب بين ما يحملونه وما هو قادم. ومن هنا فإن هذا

(٢٧) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢٨) عواطف عبد الرحمن، العولمة والحقوق الثقافية للشعوب، القاهرة: الأهرام للبحث العلمي،

٢٠٠٢/٣/٣١، ص ١٥٥.

البعد يحمل احتمالية قبول أو رفض الدمج بالأخر. ويقول هنتجون في هذا الخصوص " إن الثقافة والهويات الثقافية، التي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"<sup>(٢٩)</sup> ومن ثم فإن أساليب ثورة الاتصالات والمعلومات المختلفة، التي تخطت حواجز الزمان والمكان، تجعل أراءنا وأفكارنا عن الأشياء والظواهر تتأثر كثيراً بالتطورات والتغيرات المتسارعة في العالم أجمع، حيث توجد شركات وشبكات إعلامية عالمية تستطيع البث إلى أي مكان، بوسائل متعددة، أهمها البث التلفزيوني من خلال الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت التي تفتح مجالاً لمزيد من التواصل الإنساني. ومن شأن كل هذا يؤثر في الثقافة الخاصة التي تتمتع بها الشعوب. ومع أن التطور التكنولوجي هو من ابتكار الإنسان، لإشباع حاجاته بأقل مجهود، إلا أن الذي يمتلك هذا الابتكار هم ٣% فقط من سكان العالم، حيث إن ثلاثة أخماس سكان العالم لا يمتلكون أجهزة تليفزيون<sup>(٣٠)</sup>. ولهذا سبقت التكنولوجيا الثقافية موجة بقوة أصحابها، لأنه يكون هناك تلاق عند من يملك ومن لا يملك، ومن هنا بدأ الخوف من التكنولوجيا الثقافية في بلدان لا تقوى على ضمان القوت اليومي.

#### رابعاً: البعد الأمني للعولمة "البعد الرادع":

لقد ظل مفهوم الأمن مرادفاً لمعنى حماية إقليم الدولة ومواطنيها ومصالحها ضد التهديدات الخارجية، لذلك كان ينظر إلى أن مسئولية تحقيق الأمن القومي للدولة تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن. إلا أن التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمان، والتي تسارعت وتيرتها خلال التسعينات، دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفه، حيث أدخلت عناصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده. ويشير البعد الأمني للعولمة إلى ظاهرة مجتمعية، لها أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، من خلال مسؤولية مشتركة تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في الدولة<sup>(٣١)</sup>. وقد أصبح مفهوم الأمن وثيق الارتباط بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع تتبع من الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب، بل أصبحت تأتي كذلك من

(٢٩) هينجتون، صدام الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: سلسلة سطور، ١٩٩٩، ط٢، ص: ٣٤.

(٣٠) للمزيد انظر: عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣١) حسين توفيق إبراهيم، "العولمة الأبعاد والانعكاسات"، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٨، عدد ٢، ص

المشكلات العالمية العابرة للحدود، وخاصة مشكلات المخدرات، وغسيل الأموال، والهجرة غير المشروعة، والإرهاب الدولي. وهكذا أصبح أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات يتأثر إيجاباً وسلباً ببعض الظواهر والتطورات التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق تبعد عنها كثيراً، إلى درجة بات يتردد معها الحديث عما يسمى نهاية الأمن الوطني<sup>(٣٢)</sup>.

بيد انه قد بات من الواضح أن وظيفة الأمن أصبحت، في حالات كثيرة، مكلفة جداً من الناحية المادية، ذلك أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد أتاحت لعصابات الجريمة المنظمة الكثير من الإمكانيات والتسهيلات التي توظفها في ممارسة أنشطتها الإجرامية، ولهذا فقد اكتسب مفهوم الأمن بعداً داخلياً متأثراً، وبعداً خارجياً مؤثراً، وهو ما يوضحه تعريف جيراليد هوبلر للأمن بأنه حماية الدولة ضد جميع الأخطار الخارجية والداخلية، بحيث أصبح البعد الداخلي للأمن يحمل مفهوماً جديداً هو الأمن البشري، أي حماية الأفراد من الحاجة ومن خطر المرض وحمائتهم من الجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية<sup>(٣٣)</sup>. وقد أدى هذا إلى جعل الأفراد يتجهون إلى انتهاج وسائل مختلفة وجديدة للرفض، كالانضمام إلى منظمات تعني بالمرض، مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمات للدفاع كمنظمة محامون عبر العالم، وهذه جميعها منظمات وجدت لمساعدة الأفراد في المطالبة بحقوقهم في التنمية.

ومن هذا يتضح أن مفهوم الأمن البشري ليس مفهوماً دفاعياً، كما هو الحال بالنسبة لأمن الأراضي أو الأمن العسكري، فهو مفهوم تكاملي، يعترف بشمولية مطالب الحياة، وهو مترسخ في فكرة التضامن بين الناس، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القوة والجيوش، ولا يمكن أن يحدث إلا إذا اتفقنا على أن التنمية يجب أن تشمل جميع الناس، في تحررهم من الخوف ومن الحاجة<sup>(٣٤)</sup>. ويمكن ملاحظة تحول مفهوم الأمن من زاويتين هما:

١. التحول من التركيز على أمن الأراضي إلى التركيز بدرجة أكبر كثيراً على أمن الأفراد.
٢. التحول من الأمن عن طريق التسليح إلى أمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة، مع إمكانية المحافظة عليها من العدوان. ويقول إبراهيم نصر الله في هذا الصدد: لقد تغيرت مفاهيم الأمن من تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي، إلى ما تعرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري، لاعتبارات الرشادة الاقتصادية، وتغير دور المؤسسات الأمنية "الجيش البوليسي" إلى الحفاظ على النظام العام في الداخل، وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار<sup>(٣٥)</sup>. ومن هنا تسهم العولمة في تراطيب العالم أكثر من ذي قبل، بعد أن أصبحت أجزاء عديدة منه تعيش في حالة من الاعتماد المتبادل، وضعفت مقدرة

(٣٢) المرجع السابق، ص ١٩٨

(٣٣) عباس غالي الحديثي، "التطورات الجديدة في مفهوم الأمن"، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، ص ٥.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٦.

(٣٥) إبراهيم نصر الله، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، ندوة جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٩٨، ص ٤١.



الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية، حيث تراجع عدد الحروب التقليدية، بل أصبح للشركات العابرة للقومية والمنظمات غير الحكومية والجماعات والمنظمات الإرهابية والمتطرفة والأقزام دور أكبر في العمليات السياسية، من خلال شبكات متجاوزة للحدود، تقوم على رؤى سياسية باسم الدين أو العرف، تنظم نفسها عبر الأفكار والمال<sup>(٣٦)</sup>. وبهذا فإن التشابك الذي طرأ على العالم من جراء العولمة ستكون له تأثيرات متلاحقة من خلال اندماج مصارف وشركات عابرة للقارات، ستكون في حالة بحث عن مأمّن من الجماعات الراضية للعولمة. ولهذا قد يتغير دور الدولة الأمني السابق، من إعداد الجيوش إلى النهوض بالاقتصاد، والعمل بفاعلية على قمع الجماعات المعارضة للعولمة. وقد اتضح ذلك جليا في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٢، حيث لم تحصل هذه الجماعات على تأشيرة الدخول إلى جنوب أفريقيا، كذلك منعت من الانتظام مع الجماعات التي تنتمي إلى منظمات أهلية غير حكومية، لذلك فإن الشكل الجديد للحرب قد يكون اقتصاديا أكثر منه عسكريا، وذلك للتداخل في كافة المجالات.

---

(٣٦) حسن الحاج، "حرب أفغانستان التحول من الجيو ستراتيجي إلى الجيوثقافي"، المستقبل العربي، عدد

٢٦٧، سنة ٢٠٠٢، ص ٩٩.